الفجوة الغذائية بين ندرة الموارد وغياب الحوكمة "الدول العربية نموذجا".

The Food Gap between Scarcity of Resources and Lack of Governance, "Arab countries as a model."

عيسات فضيلة[1]
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر
f.aissat@univ-chlef.dz

جزار مصطفى
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر
m.djezzar@univ-chlef.dz

تاريخ الارسال: 2024/03/ 02 تاريخ القبول: 2024/04/ 02 تاريخ القبول: 2024/06/ 11

ملخص:

تتناول هذه الدراسة جزئية الفجوة الغذائية في الدول العربية باعتبارها مشكلة أمنية معقدة، لها تبعات مشكلة على الأمن الغذائي، وذلك من خلال تهديد استدامة المورد الغذائي من ناحية، وعرقلة طرق إمدادات الغذاء من ناحية ثانية، ما دفع إلى ضرورة البحث عن خلفية هذه المشكلة، هل هي نتاج لندرة الموارد أم سوء التسيير. وتوصلت الدراسة إلى أن الفجوة الغذائية في الدول العربية مرتبطة أساسا بالإشكاليات التي يطرحها مفهوم الأمن الغذائي، وبالأسباب الهيكلية والبنيوية والوظيفية التي تعيشها الدول العربية، ومن أجل تجاوز هذا العجز وجب على الدول العربية التحلي بالعقلانية في مجال إدارة الموارد المتاحة وتبني سياسات تحفيزية لجعل القطاع الخاص شريك اساسي في تحقيق أمن غذائي عربي مستدام.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، ندرة الموارد، الحوكمة، إمدادات الغذاء.

Abstract:

This study partly addresses the food gap in the Arab countries as a complex security problem, with problematic consequences for food security, by threatening the sustainability of the food supply on the one hand, and obstructing food supply routes on the other hand, which prompted the necessity of researching the background of this problem. Is it Is it a result of scarcity of resources or poor management. The study concluded that the food gap in the Arab countries is mainly linked to the problems posed by the concept of food security, and to the structural, structural and functional causes that the Arab countries are experiencing. In order to overcome this deficit, the Arab countries must be rational in managing the available resources and adopting incentive policies to make the private sector a key partner in achieving sustainable Arab food security.

Key words: *Food Security, Food Gap, Resource Scarcity; Governance, Food Supply.*

[1]- **المؤلف المرسل:** عيسات فضيلة، *f.aissat@univchlef.dz*

مقدمة:

أصبحت قضية الغذاء من القضايا التي تمثل هاجسا وتحديا أمنيا كبيرا في القرن الواحد والعشرين، كنتيجة لما يعرفه العالم من تهديدات بيئية مشكلة، نابعة أساسا من كثرة النزاعات المسلحة والمؤثرة على استدامة المورد الغذائي من ناحية، وعلى نظم وطرق إمدادات الغذاء في العالم من ناحية ثانية. هذه التهديدات التي أصبحت تشكل تحديا للعالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

وبالرغم من امتلاك الدول العربية العديد من المقومات الزراعية التي تؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها تواجه عجزا على مستوى توفير المواد الغذائية وتلبية الاحتياجات المحلية من الاستهلاك المحلي في ظل التزايد السكاني المستمر، حيث تعيش حالة من العجز الغذائي ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية مستلزمات الشعوب، وبالتالي الوقوع في مشكلة الفجوة الغذائية، منتجة بذلك العديد من المشاكل الاقتصادية من تعزيز المديونية والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى. هذه الظروف والسياقات تستوجب منا تقييم الوضع الحالي وتحليل المعطيات المرتبطة بالموارد وطريقة تسييرها، وذلك من أجل الوصول إلى تشخيص أسباب الفجوة الغذائية وتقديم استراتيجيات كفيلة بتحقق استدامة الأمن الغذائي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة موضوع الفجوة الغذائية من خلال تزايد الرهانات التي يعرفها النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين، والذي أصبح فيه الغذاء ورقة ضغط على الصعيد السياسي والاقتصادي. وما زاد من تعقيد الوضع مختلف الأزمات والتحديات التي يعرفها العالم، بدءا بالتغيرات المناخية العالمية، مرورا بجائحة كورونا وما فرضته من انعكاسات خاصة في مجال القيود المفروضة على حركة السلع ومنع الاستيراد، ووصولا إلى الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على امدادات الغذاء وكذا الأسعار العالمية لمجموعة من المستلزمات الغذائية الأساسية، الضامنة ليس فقط لكرامة ووجود الانسان، ولكن أيضا لضمان الأمن المجتمعي والأمن الدولاتي في أي دولة في العالم. كما تظهر أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال المفارقة بين واقع الأمن الغذائي في الدول العربية الذي يعرف تدهور مستمر والامكانيات الهائلة التي تتوفر عليها هذه الأخيرة، ما استدعى البحث في خلفية هذه المفارقة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار مفاهيمي للفجوة الغذائية والأمن الغذائي مع تشخيص الإشكاليات التي يطرحها المفهومين، وذلك من خلال التطرق إلى الانكشاف الغذائي الكبير الذي تعيشه الدول العربية والذي فرض عليها اللجوء إلى الاستيراد والوقوع في مشكلة الفجوة الغذائية، النابعة من مجموعة من الأسباب المترابطة. كما وتسعى الدراسة إلى تقديم عرض شامل لمؤشرات الفجوة الغذائية في الدول العربية بما يمكن من تبني جملة من الاستراتيجيات كخطوة لتجاوز الفجوة الغذائية وتحقيق استدامة الأمن الغذائي العربي.

إشكالية الدراسة:

إن مشكلة الفجوة الغذائية في العالم في تزايد مستمرة عام بعد عام، خاصة في الدول النامية بما فيها الدول العربية، التي تعاني من تبعية للسوق العالمية في مجال سد احتياجاتها الغذائية الأساسية، منتجة بذلك تبيعات مشكلة في مختلفة المجالات، ما استوجب البحث عن أليات للتصدي لهذه الفجوة من خلال البحث في أسبابها ونتائجها. وعليه تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المحورية التالية: **هل الفجوة الغذائية في الدول العربية هي نتيجة حتمية لندرة الموارد أم أنها تعبير عن غياب الحوكمة؟**

ولمعالجة هذه الاشكالية، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي المقاربة المفاهيمية للفجوة الغذائية؟

-فيما تتمثل الاشكاليات التي يطرحها مفهوم الأمن الغذائي المستدام؟

-ماهي مؤشرات الفجوة الغذائية في الدول العربية؟ وفيما تتمثل أهم أسباب الفجوة الغذائية في الدول العربية؟

-فيما تتمثل مستويات تحقيق أمن غذائي مستدام في الدول العربية؟

- ماهي سبل واستراتيجيات تجاوز الفجوة الغذائية في الدول العربية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية، تم الاعتماد على الفرضية الأساسية التالية: ترتبط الفجوة الغذائية في الدول العربية بحجم الاستيراد في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي كنتيجة حتمية لغياب الحوكمة المرتبطة بسوء التسيير الذي تعيشه الدول العربية في مجال الموارد.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية، مجموعة من الفرضيات الجزئية أهمها:

-كلما كان هناك ندرة على مستوى الموارد في الدول العربية، كلما زادت قيمة الفجوة الغذائية.

-كلما كان هناك سوء تسيير للموارد المتاحة في الدول العربية، كلما اتسعت حجم الفجوة الغذائية.

-كلما اقترن ندرة الموارد مع غياب الحوكمة، كلما زادت قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية.

مناهج الدراسة:

في إطار التكامل المنهجي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض وتحليل مختلف جوانب الفجوة الغذائية في الدول العربية، كما تم الاعتماد على المنهج الاحصائي وذلك من أجل تقديم جملة من الاحصائيات المرتبطة باستهلاك وإنتاج السلع الغذائية في الدول العربية، وكذا تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية.

حدود الدراسة:

ارتبطت الدراسة بحدود موضوعية تمثلت في دراسة الفجوة الغذائية، وبحدود مكانية شخصت في الدول العربية بصفة عامة، أما الحدود الزمنية فقد تم تحديدها بداية من2010 وهي السنة التي شهدت بداية الثورات العربية، انتفاضا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في تلك الدول، إلى غاية 2022 وهي سنة الحرب الروسية على أوكرانيا، وذلك من اجل دراسة تأثير ليس فقط العوامل الداخلية، ولكن أيضا تأثير العوامل الخارجية على العجز الغذائي.

تقسيم الدراسة:

ومن أجل الاحاطة بكل جوانب الموضوع، تم الاعتماد على الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفجوة الغذائية والأمن الغذائي.

المحور الثاني: أسباب الفجوة الغذائية في الدول العربية.

الحور الثالث: مؤشرات الفجوة الغذائية في الدول العربية.

المحور الثالث: نحو استراتيجيات فعالة لتجاوز الفجوة الغذائية في الدول العربية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفجوة الغذائية والأمن الغذائي.

تعود نشأة أزمة الغذاء الى سبعينات القرن الماضي، لتتسع لاحقا وتشمل معظم قارات العالم، وقد وصلت هذه الأزمة لتغطي قارات بأكملها كما هو الحال في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع اختلاف حدة أزمة الغذاء من دولة إلى أخرى، فهي تتراوح بين النقص الحاد في المحاصيل الأساسية كالحبوب، لتصل إلى العجز عن تأمين ما يحتاجه سكان الدولة في غالبية المواد الغذائية.

أولا: مفهوم الفجوة الغذائية:

يعتبر مصطلح الفجوة الغذائية من المصطلحات التي تغيب بخصوصها تعريف واحد موحد، نظرا لتعدد الزوايا التي يتم من خلالها دراسة المصطلح، بين من يربطه بالإنتاج والاستهلاك، وأخر يعتمد على تعريفه من خلال الواردات والصادرات، ما يستوجب ضرورة التطرق لتعريف مصطلح الفجوة الغذائية، تشخيص أنواعه، ومن ثم إبراز مؤشراته، بما تمكننا من قياس قيمة العجز الغذائي في أي دولة.

1-تعريف الفجوة الغذائية:

يمكن النظر إلى الفجوة الغذائية على أنها قدرة الإنتاج المحلي من المواد الغذائية على مواجهة متطلبات الاستهلاك المحلي من نفس المواد، والتي يمكن حسابها من خلال الاعتماد على مؤشر الميزان التجاري الغذائي " الصادرات والواردات". كما أنها دليل على العجز الغذائي الذي يمكن أن تواجهه أي دولة من دول والعالم، فكلما ارتفع حجم الفرق بين الانتاج والاستهلاك كلما عكس ذلك واقع الدولة الفاشلة في الوفاء بحاجيات الأفراد من الغذاء.[1] وعليه يمكن تعريف الفجوة الغذائية وفق المعادلة التالية:

الفجوة الغذائية= الإنتاج الاجمالي من المواد الغذائية –الاستهلاك الاجمالي من المواد الغذائية.

فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفريا، فهذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي، حيث توجد لدى الدولة موارد تكفي لسد الاحتياجات الغذائية للسكان، أما إذا كان هذا الرصيد سالبا، فهذا يعني وجود حالة عجز غذائي.

كما تعبر الفجوة الغذائية عن مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي للبلد وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، وذلك في ظل انخفاض معدلات نمو الإنتاج المحلي بمقابل ارتفاع معدلات الطلب على الانتاج المحلي، كما ويكون معدل الاستهلاك يزيد بنحو أكبر من معدل الإنتاج، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات تحقيق الاكتفاء الذاتي وتزايد الاستعانة بالأسواق الخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية[2]".

وهنا، يمكن رصد نوعين من الفجوة الغذائية: [3]

- **النوع الأول والمتمثل في الفجوة الظاهرية:** والمرتبطة أساسا بقيمة استراد المواد الغذائية من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية لدولة معينة.

- **النوع الثاني والمتمثل في الفجوة المعيارية:** أي نسبة العجز الحقيقي المعبر عن كفاية الغذاء للأفراد نوعا وكما، والمرتبط بصفة أساسية بالسعرات الحرارية الفعلية.

كما تعرف الفجوة الغذائية، على أنها مقدار الغذاء الذي يحتاجه بلد معين، ولا يستطيع توفيره محليا، لذا يلجأ إلى الاستيراد من الخارج، ويتم تقدير هذا العجز لقياس الفرق بين حجم السلع الغذائية من الخارج أي الواردات والصادرة منها، كما تعبر كذلك عن العجز في الإنتاج المحلي للغذاء والقدرة على تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية التي يتم تأمينه عن طريق الاستيراد.[4]

من هذا المنطلق، فان الفجوة الغذائية تمثل الوضع الغذائي الراهن، وفق عادات الاستهلاك في الدولة، وبالمعدلات التي يتناولها الفرد من مختلف أنواع الأغذية. وهي بذلك لا تتطرق إلى تحديد الكمية الواجب تناولها من الغذاء، ولا إلى تحسين نوعية الغذاء المستخدم، وإنما تركز على تطور الطلب الطبيعي على الغذاء كنتيجة للعوامل الداخلية للدولة، والتغير الذي يمكن ان يحصل على عادات الاستهلاك كنتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود بلد من البلدان.

وعليه، يتأثر حجم الفجوة الغذائية بعاملين أساسيين هما:

- زيادة نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية، بما يؤدي إلى تقلص حجم الفجوة الغذائية، والعكس صحيح.
- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من مختلف السلع الغذائية، بما تؤدي إلى خفض حجم الفجوة الغذائية كذلك.

كما تجدر الاشارة، إلى أن الفجوة الغذائية لها ثلاثة أطراف رئيسية، الأول هو طرف الاستهلاك الكلي، والثاني هو طرف الإنتاج الكلي، والثالث هو طرف التكلفة. حيث تزداد الفجوة الغذائية كلما زاد الطرف الأول ونقص الطرف الثاني، إلا أنه لكي يتم سداد هذه الفجوة، فإنه يلزم التعامل مع طرف ثالث مكمل، وهو الواردات. وكلما اتسعت الفجوة أصبح من الضروري زيادة الواردات الغذائية مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نقص الواردات من المعدات، والسلع الإنتاجية اللازمة للتنمية[5].

2-مؤشرات الفجوة الغذائية:

لمعرفة حجم الفجوة الغذائية في بلد ما يجب الاعتماد على مجموعة من المؤشرات، تسمح بتحديد حجم ونسبة الفجوة الغذائية أهمها:[6]

- **نسبة الاكتفاء الذاتي:** وهو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه، وتظهر الفجوة الغذائية في هذه الحالة إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من حجم الاستهلاك، ما يدل على عجز الدولة عن تغطية الحاجات الاستهلاكية .ونكتب :

نسبة الفجوة الغذائية = 1 – نسبة الاكتفاء الذاتي.

وكما أنه كلما ارتفع حجم الاستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلي منه، تلجأ الدول إلى استيراد السلع الغذائية لتلبية حاجات المجتمع الغذائية، أو حتى طلب المعونات الغذائية في بعض الحالات.

- **حجم الواردات والمعونات الغذائية:** حسب هذا المؤشر الذي يعكس مشكلة الأمن الغذائي الذي يتضمن كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، فإنه إذا كان هذا المؤشر موجبا، فهذا دلالة على وجود الفجوة الغذائية، وتجدر الاشارة هنا أنه قلما يستعمل هذا المؤشر

لأن المعونات الغذائية تتحدد أساسا بالظروف السياسية التي لا تستطيع الدول التحكم بها، لذا عادة ما يرتكز سد الفجوة الغذائية على الاستيراد.

حجم الفجوة الغذائية الفعلية = مجموع الواردات الفعلية + مجموع المعونات الغذائية.

- **نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات:** يقوم هذا المؤشر بحساب وتحديد قدرة الدولة على تمويل فاتورة الواردات الغذائية، ويتضمن هذا المؤشر في جانب الأمن الغذائي طريقة تمويل الفجوة الغذائية الفعلية، فإذا ارتفعت نسبة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات فهذا مؤشر على استفحال مشكلة الأمن الغذائي.
- **الأمن التغذوي:** تحسب هذه النسبة من خلال قسمة متوسط السعرات الحرارية للفرد في اليوم الواحد، على متوسط السعرات الحرارية الموصي بها "المعيارية". وتبرز المشكلة الغذائية في هذه الحالة عندما يكون متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد أقل مما التي أوصت بها المعايير الدولية.

ثانيا: مفهوم الأمن الغذائي:

نشأ مصطلح الأمن الغذائي لأول مرة في منتصف السبعينيات، عندما حدد مؤتمر الغذاء العالمي سنة 1974 الأمن الغذائي من حيث التركيز على الإمدادات الغذائية، المرتبطة بتوافر المواد الغذائية واستقرار أسعارها وطنيا ودوليا. حيث عرف مؤتمر الغذاء العالمي الأمن الغذائي بأنه: "توافر الإمدادات الغذائية العالمية الكافية في جميع الأوقات من المواد الغذائية الأساسية للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار". [7]

أما في عام 1983، ركز تحليل منظمة الأغذية والزراعة على الوصول إلى الغذاء، مما أدى إلى تعريف يستند إلى التوازن بين جانب العرض وجانب الطلب في معادلة الأمن الغذائي .ثم تطور المفهوم وتوسعت أبعاده في مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996، حيث أقر هذا المؤتمر أن" تحقيق الأمن الغذائي مرتبط بإمكانية الفرد من الحصول المادي والمعنوي للغذاء، وبما يلبي احتياجاته من الطاقة.

وإذا عدنا إلى الوضع العربي، فقد تم التأكيد في إعلان تونس سنة 1996 على أن الأمن الغذائي مرتبط بتوفير الغذاء بالنوعية والكمية اللازمتين وبصفة دورية ومستمرة لكل أفراد المجتمع". [8]

من هذا المنطلق، يمكننا استنتاج نوعين للأمن الغذائي أحدها مطلق وأخر نسبي، أما الأمن الغذائي المطلق فيعني إنتاج الغذاء داخل الدولة بما يحقق الاكتفاء الذاتي الكامل، والمعروف بالأمن الغذائي الذاتي. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني ضمان توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، مع قدرة الدولة على توفير الغذاء كليا أو جزئيا.

وعليه فالحديث عن الأمن الغذائي الحقيقي يعني الحديث عن البعد الاقتصادي للمفهوم المرتبط بتوفير المواد الغذائية، ولكن أيضا ضرورة التركيز على توفر البعد الأخلاقي المرهون بالتزام المجتمع الدولي بتحمل المسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان ورعاية حق الفقراء والأفراد العاجزين عن تأمين الغذاء. ونظرا لارتباط مفهوم الأمن الغذائي بعوامل كثيرة تتعلق بجوانب عامة كالوفرة والنوعية والقدرة، كان لا بد أن ترتبط دعائم الأمن الغذائي على مستوى الدولة بمجموعة من الركائز الأساسية أهمها:

- **كفاية الامدادات الغذائية Availability**: ويعني وجود كميات معتبرة من السلع الغذائية، وذلك من خلال واجب الدولة بتوفير السلع الغذائية من خلال زيادة المعروض من الأغذية بما في ذلك إنتاج الأغذية وتوزيعها وتجارتها. وذلك أجل تحقيق التواجد الدائم للسلع الغذائية على مستوى الدولة وبالكميات الكافية للسكان بما يوفر الأمن الغذائي.
- **جودة الغذاء ومأمونيته Safety Food**: وذلك من خلال ضمان جودة الغذاء وصالحيته للاستهلاك البشري، وعدم احتوائه على مواد ومضيفات تهدد الصحة العامة، سواء على المدى القصير، المتوسط أو البعيد.
- **القدرة على الحصول على الغذاء Accessibility Food**: المرتبط بأحقية الأفراد في الحصول على الغذاء الكافي، والمتنوع، بما في ذلك ضرورة التركيز على توافق الأسعار مع القدرة الشرائية لغالبية السكان، مما يسهل تأمين الحاجيات الأساسية من المواد الضرورية لأغلبية أفراد المجتمع المعني.
- **الأمن التغذوي Nutrition Security**: يشير هذا المؤشر إلى حالة التغذية للسكان ومختلف والعوامل المؤثرة فيها، مثل الوصول إلى البنى التحتية الأساسية الضرورية للاستفادة من الأغذية (المياه والصرف الصحي)، بالإضافة إلى أثر القيمة الغذائية لما يتناوله الفرد والتي تقاس من خلال المعايير الصحية، مثل الهزال وفقر الدم المرتبطة أساسا بالسعرات الحرارية المحصل عليها.
- **استقرار الإمدادات الغذائية وثباتها Stability**: حيث يجب ضمان إمدادات الغذاء بشكل مستقر، كافي وثابت طوال السنة، بما يتناسب والتكلفة الحدية، فظاهرة عدم الاستقرار السياسي والظروف المناخية ومختلف التهديدات والأزمات تؤثر بشكل مباشر في حالة الأمن الغذائي.

ثالثا: الاشكاليات التي يطرحها مفهوم الأمن الغذائي:

طرح مفهوم الأمن الغذائي مجموعة من الاشكاليات المشكلة، النابعة اساسا من مفهومه الحركي، الحيوي والديناميكي، ولكن أيضا نابعة من المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

1-إشكالية الوفرة: تعود أفكار الوفرة الغذائية إلى المفكر **توماس مالتوس** القائلة بأن الناتج الزراعي يزداد بمتوالية عددية، مقابل تزايد السكان بمتوالية هندسية، مما يوسع الفجوة بين العرض من الغذاء والطلب عليه عبر الزمن[9]. ما يطرح إشكال حول مدى توفر الأهلية الغذائية في إطار الوفرة الغذائية؟

هذا ما جادل بخصوصه المفكر **Amartya Sen**" في سلسلة كتابات شهيرة أعدها عن أسباب المجاعة[10]، حيث بين أن الناس يموتون لأنهم لا يملكون إمكانية الحصول على الغذاء، وليس بسبب نقص الإمدادات الغذائية، فكفاية الغذاء على المستوى الإجمالي لا يعد شرطاً كافياً لكي يتمتع الناس في المجتمع بقدرة كافية للحصول على الغذاء خاصة في ظل تدهور القدرة الشرائية للأفراد.

كما طرح مفهوم الأمن الغذائي إشكالية بخصوص موقعه ضمن ثنائية المطلق والنسبي، فهل يتم الحديث عن الأمن الغذائي المطلق، ام الأمن الغذائي النسبي؟ من منطلق أن الأمن الغذائي المطلق يقصد به إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، ما يعكس مفهوم

الاكتفاء الذاتي. إلا أنه واقعيا يصعب تحقيقه، خاصة في ظل اعتماد الدول خاصية المزايا النسبية للتجارة الدولية، والتخصص. أما الحديث عن الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة الدولة على توفير احتياجات الناس من المواد الغذائية، وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات.

2-إشكالية الاستقرار: يتم الحديث في هذه الجزئية عن معنى الاستقرار المراد البحث عنه في ظل التحديات البيئية المطروحة في القرن الواحد والعشرين، خاصة التغيرات المناخية وما تطرحه من تهديدات أمنية مشكلة، كما يتم البحث في مشكلة انعدام الأمن الغذائي، هل هو مشكل دائم أم مؤقت. كما يتأثر هذا البعد بانخفاض مؤشر الاستقرار السياسي المرتبط أساسا بتحديات النزاعات التي يشهدها العالم.

3-إشكالية الاستدامة: طرح مؤشر الاستدامة مجموعة من التساؤلات المرتبطة أساسا بأبعاد الأمن الغذائي، فعن أي استدامة نتحدث، هل نحن بصدد الحديث عن الاستدامة الاقتصادية، أم الاستدامة الاجتماعية أم الاستدامة البيئية، أم الاستدامة في ظل الأزمات والصدمات.

وعليه لابد من الاشارة إلى أن الحديث عن الاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، أمر حتمي تفرضه مفاهيم الأمن الفردي والأمن المجتمعي في الدولة، في ظل البحث عن تحقيق كيان ووجدان الانسان. أما الاشكال المطروح فهو بخصوص الاستدامة البيئية والاستدامة في ظل الازمات والصدمات. فعن أي استدامة بيئية نتحدث في ظل تزايد التهديدات البيئية البشرية الناتجة أساسا عن تزايد النشاط الصناعي والاستغلال اللاعقلاني للمورد البيئي. وما يطرح أكبر وأخطر إشكال هو استدامة الغذاء في ظل الأزمات والصدمات، خاصة في ظل النزاعات المسلحة والذي يطرح تحديات داخلية نابعة من سياسات العدوان الداخلي، ولكن أيضا نابعة من تحديات خارجية مرتبطة بضمان طرق إمدادات الغذاء.

المخطط رقم1: إشكاليات مفهوم الأمن الغذائي.

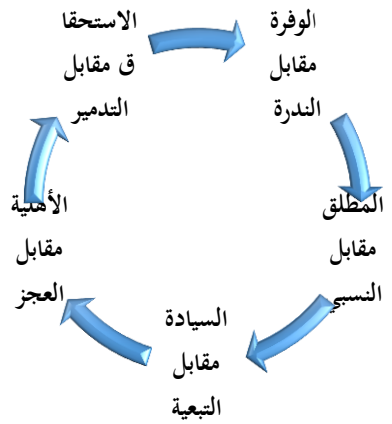

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات المتن.

المحور الثاني: أسباب الفجوة الغذائية في الدول العربية:

تعيش الدول العربية في القرن الواحد والعشرين انكشافا غذائيا كبيرا، من خلال تموقعها ضمن أكبر مناطق العجز الغذائي في العالم، معمقة بذلك من علاقات التبعية بالنسبة لمعظم السلع الغذائية الرئيسية، مع ما يمثله ذلك من عبء كبير لإمكانية التعرض للضغوطات الخارجية، ومن ثم فقدان حرية اتخاذ القرار، وذلك في ظل التدهور المستمر لاقتصاداتها، وكذا في ظل الأزمات المعقدة التي يعيشها العالم في القرن الواحد والعشرين. لذلك سنحاول من خلال هذا المحور إبراز مختلف الأسباب المعمقة للفجوة الغذائية في الدول العربية.

أولا: الأسباب الهيكلية للفجوة الغذائية في الدول العربية:

حسب التقارير الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول قيمة الفجوة الغذائية، فإنها في تصاعد مستمر. حيث قدرت سنة 2000 بنحو 13.9 مليار دولار، لترتفع إلى نحو 18.1 مليار دولار سنة 2005، ووصلت نسبة إلى 27.54 % سنة 2009، لتبلغ ذروتها سنة 2020 بـ 35.3مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل سنة 2030 إلى حوالي 51 مليار دولار.[11]

الملاحظ من خلال هذه البيانات، أن وتيرة الفجوة الغذائية في الدول العربية تصاعدت بشكل متسارع إلى مستويات قياسية، ما يدل على أن جهاز العرض الإنتاجي يعتبر قاصرا وغير مرن في استجابته للطلب المتزايد المتأثر بالنمو الديمغرافي. وفي ظل هذه المعطيات، كان لابد من البحث في أسباب تصاعد الفجوة الغذائية في الدول العربية، والتي تأتي في مقدمتها الأسباب الهيكلية المرتبطة أساسا بمحدودية الموارد والقيود المفروضة على الاستثمار والتجارة الخارجية.

1-محدودية الموارد:

لقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي خلال سنة 2018 ما يقدر بـ من 217 مليون هكتار، بينما قدرت المساحة المزروعة منها 65.74 72 مليون هكتار سنة 2018.[12] وبما أن الأرض هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وأهم مصدر للإنتاج الزراعي، فقد اعتبرت الإنتاجية العربية على وجه العموم، باستثناء مصر، إنتاجية ضعيفة ويرجع ذلك إلى الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج، وتدهور المستوى الفني للعاملين في المجال الزراعي وعدم الاعتماد على استخدام مستويات تكنولوجية عالية.

أما مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فقد عرفت تزايدا محدودا من 217 مليون هكتار سنة 2018، إلى 233 مليون هكتار سنة 2020 [13]، لكن ما يمكن قوله، أنه رغم تزايد المساحة المزروعة إلا أن هناك سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة في العالم العربي، حيث يبلغ حجم الأراضي المستغلة بالفعل في الإنتاج الزراعي حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة. وما عمق من المشكلة هو سيادة أسلوب الإنتاج العائلي في الوطن العربي، حيث يتبع في هذا الأسلوب الاعتماد على زراعة الكفاف الموجهة للاكتفاء الذاتي.

وبالحديث عن تزايد عدد السكان في الوطن العربي خلال العشرين سنة الماضية، يمكن القول إنه عرف تزايد كبيرا وصل إلى 423مليون نسمة عام 2022، لكن لما نقارن هذه النسبة مع الزيادة في إنتاج الغذاء في نفس الفترة، نلاحظ تفاوت في الزيادة الأخيرة من حيث المجموعات الغذائية، بحيث أن هناك مجموعات معينة حققت زيادة أعلى مقارنة مجموعات أخرى. فعلى سبيل المثال، مجموعة الأسماك، واللحوم البيضاء، والبيض حققت إنتاجها معدلات أعلى من نسبة السكان، أما مجموعة الخضار والفواكه فقد حققت معدلات متقاربة مع نسبة السكان.[14]

وإذا ما تم النظر إلى هذه الزيادات ضمن هذه المجموعات باعتبارها الجانب الإيجابي في قطاع الإنتاج الغذائي، فإنه لابد من عدم إغفال الجانب السلبي المرتبط بالسلع الغذائية الأساسية مثل الحبوب والحليب ومشتقاته. كما لا يجب إغفال ندرة الموارد المائية في الدول العربية مرتبطة بالتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة من ناحية، وبحكم وقوع الوطن العربي في مناطق جافة وشبه جافة من ناحية ثانية، والتي حصرت كمية المياه الجوفية في الدول العربية في 36.42. مليار متر مكعب، بينما قدرت كمية المياه السطحية بـ 209.2 مليار متر مكعب، في حين تقدر كمية المياه غير التقليدية بـ 11.903 متر مكعب، وهي مصادر المياه غير المتعارف عليها في العادة لتزويد السكان بالمياه والتي تحتاج إلى عمليات متخصصة ومعالجة قبل استخدامها في المجال الزراعي كنوع من أنواع الري، ومن أشهر الأمثلة على موارد المياه غير التقليدية تحلية مياه البحار وتحلية المياه الجوفية شديدة الملوحة.[15] كما أن قلة اعتماد الدول العربية على هذه المصادر، انعكس بشكل خطير على الأمن الغذائي العربي منتجا بذلك العجز الغذائي.

2-القيود المفروضة على الاستثمار والتجارة الدولية:

إن القيود التي وضعتها الدول على حركة السلع في ظل الأزمات التي يشهدها العالم بدءا بالتغيرات المناخية العالمية، مرورا بجائحة كورونا وصولا إلى الأزمة الروسية الأوكرانية، قد أدى إلى قطع سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية، و تعطيل التجارة الدولية، محدثا بذلك أزمة غذائية حادة في العالم، معمقة بذلك مؤشرات الفجوة الغذائية، خاصة في الدول التي تعيش هشاشة في الأمن الغذائي، وهذا ما ذكرته منظمة الفاو من خلال التأكيد على ضرورة تعزيز الحكومات لآليات السلامة الاجتماعية لضمان حصول الفقراء والضعفاء على الغذاء باعتبارهم أكثر فئة تضررا في العالم.

وما زاد من تعقيد أوضاع الأمن الغذائي العربي، المتغيرات المرتبطة بصفة مباشرة بالحروب التجارية وحروب العملات، والتقلبات في الأسعار العالميةٍ للنفط والسلع الغذائية، والأكثر من ذلك عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم بسبب الحروب والنزاعات. ما أنتج تباطؤ واضح

في التجارة الدولية التي شهدت معدلات نمو سالبة سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات. وهو ما أشار إليه البنك الدولي من خلال التأكيد على أن معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قدر بـ 4.4% عام 2022، ليتراجع سنة 2023 إلى نحو 3.4%.[16]

ثانيا: الأسباب البنيوية للفجوة الغذائية في الدول العربية:

سنحاول في هذه النقطة إبراز أهم المستجدات التي عرفتها البنية الاقليمية للمنطقة العربية والتي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأمن الغذائي، والمتمثلة في النزاعات والأزمات الاقليمية والدولية وكذا صعوبة تأمين ممرات إمدادات الغذاء.

1-النزاعات والأزمات الاقليمية والدولية:

تعد الاضطرابات والنزاعات الداخلية التي تعرفها عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، واحدة من بين المستجدات التي أثرت بشكل مباشر على أوضاع الأمن الغذائي، والتي أدت إلى تناقص السلع الغذائية المنتجة محليا، وكذا صعوبات إتاحة وتمويل السلع المستوردة. فالصراعات التي حدثت ولا زالت تحدث في المنطقة العربية، أثرت بشكل كبير على الأمن الغذائي، خاصة الدول التي عرفت مستويات عالية من الاضطرابات والنزوح وللاستقرار مثل اليمن، سوريا، ليبيا، والصومال.

2-صعوبة تأمين ممرات إمدادات الغذاء:

إن القيود المفروضة على الصادرات في ظل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، بالإضافة إلى إجراءات العزل الصحي وعمليات الإغلاق التي يشهدها النقل العالمي، قد أثر بشكل كبير على استمرار الامدادات والتوازن في أسواق الحبوب العالمية، ما عمق من الفجوة الغذائية في الدول العربية، بحكم اعتماد الأخيرة على استراد الحبوب من أجل تحقيق الأمن الغذائي. كما تأثرت تجارة السلع الغذائية بشكل كبير من جراء انتشار الأوبئة والأزمات، مثل الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى حدوث صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية، وصعوبات في الحصول عليها.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الأمن الغذائي العربي قد عرف تهديدات كبيرة خلال الحرب الروسية على أوكرانيا، خاصة أن الدول العربية قد سجلت نسبة استراد كبيرة في مجال القمح والسكر قدرت بـ 65 %، وحوالي 70 % على التوالي، كما أن روسيا وأوكرانيا هما الدولتان المساهمات أكبر نسبة في هذا المجال، حيث تساهم أوكرانيا بنحو 13.2% من واردات، الدول العربية وروسيا بـ 9.5% حسب إحصائيات 2022.[17]

ثالثا: الأسباب الوظيفية للفجوة الغذائية في الدول العربية:

نقصد بالأسباب الوظيفية كل المتغيرات المرتبطة بوظيفة النظم العربية، من إدارة وتسيير للموارد الغذائية، وضعف الاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة.

1-الخلل في إدارة وتسيير الموارد:

من الأهمية بما كان في هذه النقطة، الاشارة إلى الفرق بين الموارد المتاحة ونظيرتها المستغلة، فبالنسبة للموارد المتاحة في الدول العربية تشير بيانات المنظمة العربية للتنمية والزراعة إلى وجود مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة، قدرت سنة 2022 بـ 155 مليون هكتار، وهذه المساحة تمثل رصيدا متاحا وممكنا للاستغلال بالاعتماد على مياه الأمطار كمصدر رئيسي للري، كما أن معدلات الهطول المطري في عدد من الدول العربية لا تزال تسمح بإمكانية التوسع في الزراعات المطرية، فهناك دول يزيد فيها معدل التساقط عن 400 مم/سنة. وهناك دول أخرى تتراوح نسبة الهطول بين 200 و400 مم/سنة، وعليه فالزراعة المطرية في الدول العربية لم تنل الاستغلال الاقتصادي الأمثل وفق الأساليب الحديثة والمتطورة لنظم الزراعة المطرية، والتي من شأنها إحداث نقلة نوعية في مجال تطوير الانتاج الزراعي وتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية.

2-ضعف الاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة:

إن حجر الزاوية في الكشف عن الإمكانات التي تلعبها الزراعة في المنطقة العربية، مرتبط أساسا بمؤسسات البحوث والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا، وذلك إذا ما تم دعمها وتوفير المخصصات المالية الكافية لعملها، كله من أجل تجاوز مختلف العقبات التي يعرفها هذا القطاع. حيث تشير الإحصاءات بخصوص تطوير التقنيات الزراعية إلى تصدر الولايات المتحدة بنسبة 30 ٪، تليها الدول النامية بنسبة 10 ٪، مقابل 3.0 ٪ فقط في الدول العربية، ما يعكس غياب مساهمة الباحثين ومراكز البحوث والارشاد العربي في مجال ابتكار أليات وتقنيات زراعية من شأنها الارتقاء بالسلع الغذائية وسد الفجوة التي تعيشها المنطقة.[18]

وفي هذا المجال، تواجه المنطقة العربية عدداً من التحديات لتطوير البحوث الزراعية منها على سبيل المثال، ضعف الاستفادة بشكل كاف من المؤطرين البحثين والتقنين في معظم مؤسسات البحوث الزراعية، بالإضافة إلى ومحدودية مشاركة القطاع، وضعف التنسيق بين المؤسسات البحثية والأكاديمية، وكذا ضعف المالية والمعنوية المتاحة للباحثين.

المحور الثالث: مؤشرات الفجوة الغذائية في الدول العربية:

يعتبر عدم التوازن بين العرض من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، من أكثر المشكلات الغذائية التي تواجه الاقتصاد الزراعي العربي، والمنتجة للفجوة الغذائية التي تعيشها الدول العربية، والتي يمكن الوصول إلى تحليلها من خلال الاعتماد على جملة من المؤشرات.

أولا: مؤشر الاكتفاء الذاتي.

يمكن تصنيف الأغذية الرئيسية في الدول العربية حسب معدلات الاكتفاء الذاتي إلى أربعة مجموعات رئيسية كما يلي:[19]

- السلع التي تعرف معدلات اعلى من الاكتفاء الذاتي، بنسبة 91% وهي المجموعات التي حقق انتاجها معدلات أعلى من النسبة السكانية، يصدق ذلك على كل من الدرنات، الفاكهة، اللحوم البيضاء، الأسماك.
- السلع التي تعرف اكفاء ذاتي متوسط، بنسبة 66% وهي المجموعات التي حقق انتاجها معدلات متساوية مع النسبة السكاني، ويصدق ذلك على كل من البيض، الألبان واللحوم.
- السلع التي تعرف ضعف في مستوى الاكتفاء الذاتي، بنسبة 30% وهي المجموعات التي كانت معدلات الانتاج فيها أقل نت النسبة السكانية، ويصدق ذلك على كل من السكر، البقوليات والزيوت.
- السلع التي تعرف عجزا كبيرا، بنسبة 10% والمتمثلة في الحبوب بصفة اساسية.

وعليه، إذا ما قمنا بالمقارنة بين نسبة الزيادة في الانتاج ونسبة الزيادة في الاستهلاك خلال نفس السنة، يتضح أن هناك اختلال متزايد وملحوظ في معظم المجموعات الغذائية التي تشمل الحبوب واللحوم والزيوت النباتية، حيث يزيد الاستهلاك بمعدل أعلى من نسبة الزيادة في الانتاج، ما شكل عجز غذائي في الدول العربية، كما هو ملاحظ في الشكل رقم 2.

الشكل رقم2: استهلاك وإنتاج السلع الغذائية في الدول العربية من عام 2000 إلى عام2022.

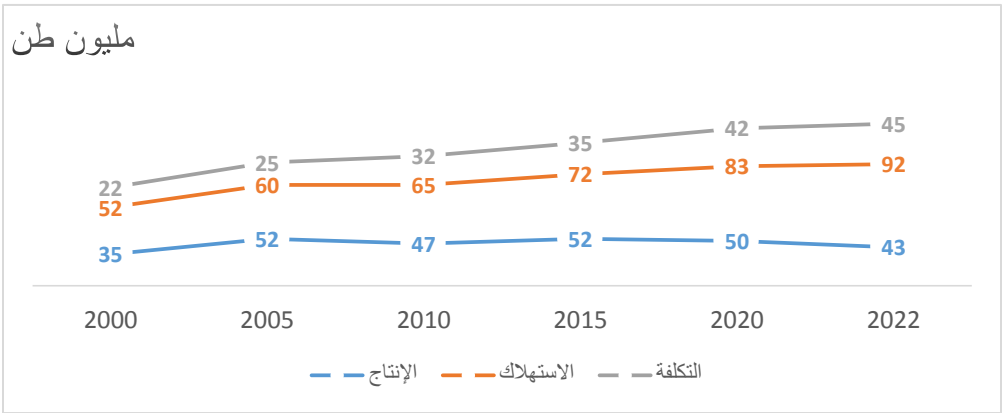

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية من سنة 2000 الى 2022.

بالرجوع إلى الشكل 02، نلاحظ ان هناك فرق كبير بين منحى الإنتاج ومنحى الاستهلاك للمواد الغذائية في الدول العربية في ظل عدم التناسب بين الإنتاج المنخفض والاستهلاك المتزايد، ما يعني أن مختلف المجموعات الغذائية تعاني من وجود فجوات غذائية، تتفاوت نسبتها من مجموعة إلى أخرى، والتي تصل إلى الحدود الخطيرة في مجموعات الحبوب. كما نلاحظ ارتفاع كبير على مستوى التكلفة والتي وصلت إلى 45 مليون طن بما يتوافق والزيادة في الاستهلاك، وذلك من أجل تغطية العجز الغذائي في الدول العربية.

وعليه، من خلال الشكل 02، وباحتساب الفارق بين الإنتاج والاستهلاك، نلاحظ أن الفجوة الغذائية في الدول العربية قد ارتفعت من -17 مليون طن سنة 2000، إلى -49 مليون طن سنة 2022، ما يعكس وجود عجز غذائي كبير في الدول العربية.

ثانيا: مؤشر الميزان التجاري الغذائي.

يتم الحديث عن هذا المؤشر من خلال العودة إلى الميزان التجاري الغذائي، والذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع الغذائية، بما يحدد لنا مقدار الفجوة الغذائية، وذلك من خلال معرفة المورد الذي يعرف نقصا، ويتم توفيره عن طريق الاستيراد، وليس له تغطية مباشرة من ذات القطاع.

على مدى العقدين الاخيرين، واصلت قيمة الواردات الغذائية العربية ارتفاعها، من حوالي 55.3 مليار دولار عام 2010 إلى 94.1 مليار دولار عام 2022، وهذه الزيادة تعود لكل من تزايد الكميات المستوردة ومتوسط قيمة الوحدة الاستيرادية. كما أن قيمة الواردات الغذائية كانت بمعدلات أعلى من قيمة الصادرات، مما أسفر عن ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري الغذائي، كما هو موضح في الشكل رقم 3.

الشكل رقم3: مؤشر الميزان التجاري الغذائي من سنة 2010 إلى 2022..

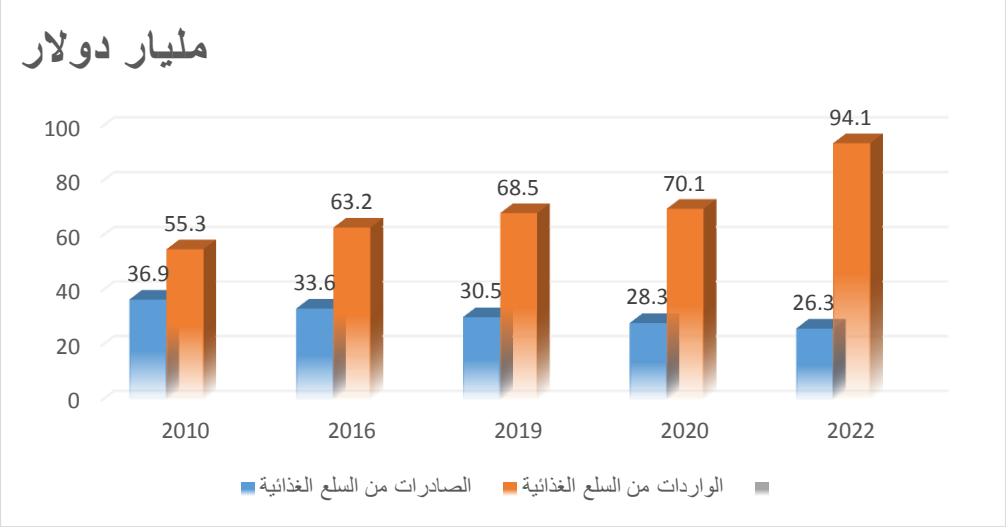

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الأغذية والزراعة من سنة 2010 الى 2022.

ثالثا: مؤشر قيمة الفجوة الغذائية:

إن التطور الحاصل في الانتاج، وتجارة السلع الغذائية، وأسعارها وزيادة النمو السكاني من بين المؤشرات المؤثرة على قيمة الفجوة الغذائية، حيث تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الدول العربية في الفترة ما بين 2010-2022 بالإجراءات التجارية التي صاحبت جائحة كوفيد 19 والمرتبطة أساسا بارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، حث عرفت قيمة الفجوة الغذائية ارتفاعا كبيرا من 28 مليار دورا عام 2010 إلى حوالي 53.5 مليار دولار عام 2022، كما هو موضح في الشكل رقم 4، كنتيجة حتمية لعدم تناسب الزيادة في الإنتاج مع الزيادة السكانية، ولكن أيضا كنتيجة حتمية لزيادة التكلفة المخصصة للاسترداد من أجل سد الفجوة.

الشكل رقم4: تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية من سنة 2010 إلى سنة 2022.

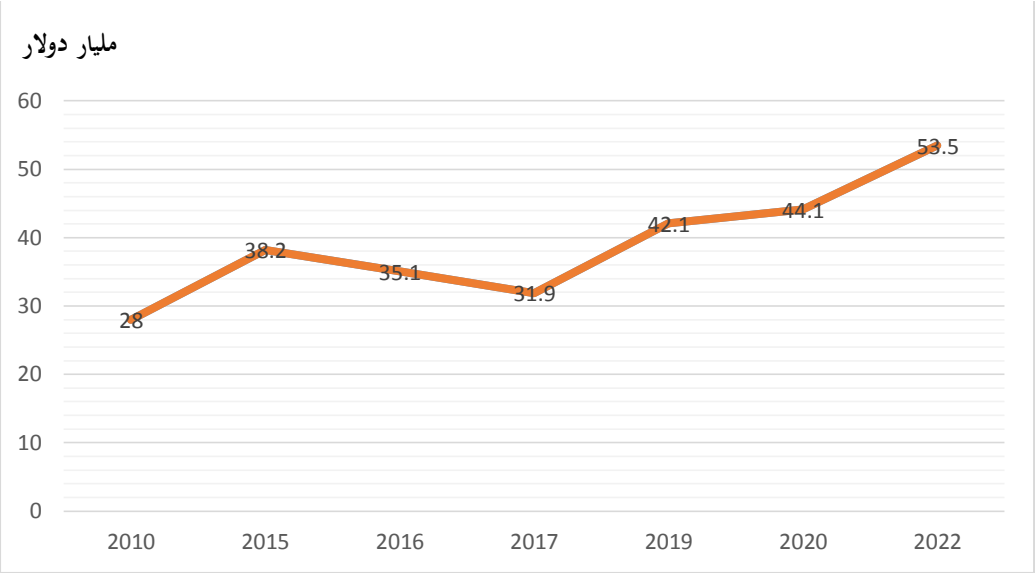

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الأغذية والزراعة.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 04 أن قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية قد عرفت ارتفاعا من 28 مليار دورا عام 2010 إلى حوالي 53.5 مليار دولار عام 2022، كنتيجة حتمية لعدم تناسب الزيادة في الإنتاج مع الزيادة السكانية، ولكن أيضا كنتيجة حتمية لزيادة التكلفة المخصصة للاسترداد من أجل سد الفجوة الغذائية.

المحور الرابع: نحو استراتيجيات فعالة لتجاوز الفجوة الغذائية في الدول العربية:

إن تحقق استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية مرتبط بدرجة أولى بتمكين الأفراد من الحصول على الغذاء بصفة منتظمة وبشكل دوري، كاستراتيجية فعالة لتجاوز الفجوة الغذائية الراهنة، خاصة في فترات الأحداث الموسمية والصدمات المفاجئة مثل انعدام الأمن الغذائي في مواسم معينة. لذلك يشير تجاوز الفجوة الغذائية إلى إمكانية الدولة في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، في إطار تلبية حاجات الاستهلاك المحلي، وتحقيقه إلا من خلال تبني استراتيجيتين هما: استراتيجية السيادة الغذائية وتبني نهج تعاوني فيما بين الدول العربية، والربط بين القطاع العام والخاص.

أولا: حتمية السيادة الغذائية والثورة التكنولوجية:

إن مفهوم السيادة الغذائية ذكرته للمرة الأولى كبديل موثوق للأمن الغذائي المستدام الذي تتبناه المنظمات الرسمية الدولية، وذلك من طرف الحركة الاجتماعية العالمية للاستثمارات الصغيرة العائلية عام 1996. ومنذ ذلك الحين أصبحت الكثير من المنظمات الزراعية المحلية في دول العالم الغنية والفقيرة متبنيه للفكرة وصاروا يدعون لتطبيقها ويدافعون عنها.

حيث تعرف السيادة الغذائية بأنها حق الأمم والبلدان في اختيار السياسات التي تتوائم وظروفها البيئية وخبراتها الموروثة في مجال الزراعة، وذلك من خلال إنتاج المحاصيل التي تتوافق مع أذواقها وعاداتها الغذائية، من خلال استعمال طرق الإنتاج والتكنولوجيا التي تختارها الدولة بعيدا عن تدخل أو تمويل مفخخ من الشركات والمنظمات الكبرى، مع التأكيد على ضرورة توجيه إنتاجها لتلبية الطلب المحلي بداية بأقرب الأسواق من أجل تخفيض تكاليف النقل ومن ثم تخفيض سعر المنتوج.[20]

وعليه، حتى تتجاوز الدول العربية الفجوة الغذائية التي تعيشها لابد من تبني في المستوى الأول استراتيجية حتمية السيادة الغذائية، وذلك من خلال الاعتماد على الانتاج المحلي لتوفير الغذاء بعيدا عن التبعية، بأتباع مجموعة من الاستراتيجيات أهما: الحصول على الغذاء من خلال تحالف بين المنتجين والمستهلكين مع الاستفادة من سياسة الإعانات الحكومية والتضامن الاجتماع، وكذا الاعتماد على زراعة

مستدامة تقليدية أو حديثة تحافظ على البيئة، وعلى النمط الزراعي والاستهلاكي للمنطقة وتحافظ على سلاسل إمداد الغذاء، دون إغفال ضرورة إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي للمستثمرات الصغيرة التي تنتج الغذاء للسكان.

ثانيا: تبني نهج تعاوني وفق الميزة النسبية فيما بين الدول العربية:

يرتبط تجاوز الفجوة الغذائية التي تعيشها الدول العربية بضرورة تبني نهج تعاوني، مبني اساسا على العمل العربي المشترك، من خلال التعاون والتكامل المرتبط بتوفير الامكانيات التي من شأنها تعزز الاستثمارات المشتركة العربية، والتي ستنعكس لا محال إيجابا على مستوى المعيشة والأوضاع الاقتصادية ومنه تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية. حيث لاحظنا في الدراسة من خلال الحديث عن الموارد، أن الدول العربية تمتلك الكثير من الامكانيات والموارد التي تحقيق تنمية اقتصادية منتجة للاحتياجات الغذائية وتحقيق فوائض تصديرية من السلع الغذائية، وذلك في ظل الميزة النسبية التي تمتاز بها كل دولة عربية عن غيرها من الدول.

ثالثا: الربط بين القطاع الخاص والعام:

يمثل الربط بين القطاع الخاص والعام المستوى الثاني في مجال تحقيق استدامة الأمن الغذائي في الدول العربية، والمرتبط بمكون واحد ذات طبيعة استثمارية خاصة بالمشاريع الكبيرة التي يضطلع بها القطاع الخاص بصفة اساسية، وذلك من خلال المشاركة في المشاريع الزراعية والمشاريع المتكاملة في المجالات التصنيعية والخدماتية المختلفة.[21]

يعد القطاع الخاص أداة حيوية للنهوض بمجمل العملية الاقتصادية، وتكمن أهمية القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي في كونه يمثل الأساس العملي لمواجهة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وارتباط فعاليات هذا النشاط بتأمين الحاجات الإنسانية والمساهمة بالخبرة الفنية في المجال الزراعي، لذا لا بد من تفعيل بعض القوانين والآليات التي تمكن هذا الأخير من القيام بدوره، وذلك من خلال إعادة النظر في كافة القوانين والقرارات، التي تحكم العلاقات الزراعية والتي تحتاج إلى التطوير والتحديث لمواكبة نهضة زراعية شاملة يكون للقطاع الخاص دورا مهما فيه. وكذا توفير الدعم الحكومي للمدخلات والمخرجات الزراعية وحمايتها من المنتجات المستوردة لتمكين القطاع الخاص من إثبات وجوده وتحقيق ظروف تنافسية تجاه المنتج المستورد. دون إغفال تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مخابر متخصصة لتحديد الأمراض النباتية وإجراء الفحوصات والتحاليل الدقيقة للمنتجات الزراعية والبذور من أجل تحسين جودة الغذاء.

الخاتمة:

تمحورت هذه الدراسة حول معالجة الفجوة الغذائية في الدول العربية بين ندرة الموارد وغياب الحوكمة، وذلك من خلال دراسة مؤشرات الفجوة الغذائية العربية، وتحليل أسباب هذه الفجوة المشكلة من أبعاد بنيوية، هيكلية ووظيفية، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

– مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب، حيوي، حركي وديناميكي، منتج للتعقيد القائم على مجموعة من الاشكاليات الموضحة أساسا في الثنائيات المتناقضة التي يحملها المفهوم، أهمها: " الوفرة مقابل الندرة"، "المطلق مقابل النسبي"، "السيادة مقابل التبعية"، "الاستحقاق مقابل التدمير"، "الأهلية مقابل العجز"، "الاستقرار مقابل اللاستقرار".

– تعاني الدول العربية من إشكالية انعدام الأمن الغذائي بشكل مستمر، لاسيما في ظل تفاقم الكثير من التحديات التي عمقت من حجم الفجوة الغذائية والمؤثرة على مؤشرات الأمن الغذائي، مما يهدد استدامة الغذاء وتوافره والحصول عليه بشكل لائق ودائم.

– تعتبر الفجوة الغذائية في الدول العربية مفهوم مشكل مرتبطة أساسا بسوء تسيير الموارد المتاحة وبغياب استراتيجيات واضحة في مجال تبني سياسات جديدة في مجال التنويع الغذائي.

– تمتلك الدول العربية إمكانيات وموارد طبيعية معتبرة، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 227 مليون هكتار سنة 2020، غير أن المساحة المستغلة فعليا لا تتجاوز 75 مليون هكتار، أي حوالي ثلث المساحة الصالحة للزراعة.

– يرتبط تحقيق أمن غذائي مستدام في الدول العربية بضرورة تعزيز حوكمة تسيير الموارد، خاصة تلك المرتبطة بالمبادئ والأطر التوجيهية العالمية والمتمثلة في استدامة الموارد الزراعية العربية، ولكن أيضا ضرورة تحلي الدول العربية بعقلانية إدارة الموارد المتاحة.

كما وتوصلت الدراسة إلى تقديم واقتراح جملة من التوصيات أهمها:

– ضرورة صياغة تشريعات وقوانين تساهم في تطوير الوعي الغذائي في الأوساط المجتمعية، وتؤسس للمسؤولية الجماعية في توفير واستدامة واستقرار السلع الغذائية.

– تعزيز نظم الحماية الاجتماعية بتوسيع نطاق التحويلات النقدية، واستحقاقات العمل والمعونة الغذائية.

– لابد من إعطاء الأولوية لمعالجة الاضطرابات داخل سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية والإقليمية في فترات الأزمات، وذلك بإزالة الحواجز التي تعيق وصول المساعدات الانسانية إلى شرائح معينة من السكان.

– ضرورة تبني نهج مختلف، ضمن عملية تحول هيكلي منهجية، تهدف إلى تحقيق "السيادة الغذائية الشاملة" من خلال السيطرة على شروط إعادة إنتاج المواد الغذائية، وضمان استقلالها المادي والاجتماعي، بإنتاجها تحت سيطرة الدولة وضمن أراضيها وبشروطها.

– تبني نهج تعاوني فيما بين دول المنطقة الواحدة، يعوض ما تعانيه من ندرة الموارد، ويعزز من فرص إنجاز ثورة زراعية، تنقل المنطقة برمتها من حال الندرة إلى الوفرة، من خلال التقنيات الفنية والتنظيم الإنتاجي الأكثر عقلانية، لما فيه منفعة لصالح الأغلبية في المجتمع.

– ضرورة تبني نهج تعاوني إقليميا ودوليا، مبني على ثقافة ترشيد السلوك الاستهلاكي والمنتج للحوكمة الغذائية كآلية لترشيد الحاجيات الاساسية من السلع الغذائية.

– ضرورة تبني استراتيجية ثلاثية المستويات "زيادة الطاقة الانتاجية–الربط ما بين القطاع الخاص والعام–تحسين أوضاع الأمن الغذائي" من أجل تحقيق استدامة الأمن الغذائي العربي.

قائمة المصادر المراجع:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1–التقارير:

– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2020–2030)**. السودان: جامعة الدول العربية، 2019.

– جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**. السودان: جامعة الدول العربية، 2021.

– منظمة الأغذية والزراعة، **زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد**. روما: منظمة الامم المتحدة، 2021.

– جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، **برنامج استدامة الأمن الغذائي العربي**. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2022.

– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2023.

2–الكتب:

– إبراهيم أحمد عبد الغفور، **الأمن الغذائي**. (عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2012).

– بيضون أحمد أمين، **الأمن الغذائي في العالم العربي**. (مركز الدراسات والاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001).

– زاك آ. ألبرت، " **فهم السلم في إفريقيا**". في: ديفيد ح.فرانسيس، إفريقيا: السلم والنزاع، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).

3–المقالات:

– أحمد عامر، "**نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 08، الجزائر، 2010.

– بن الزاري عبد الرزاق، حافظ أمين بوزيدي، "تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر: دراسة تحليلية اقتصادية قياسية،" **مجلة الباحث**، العدد 16، 2016.

- سلامي أحمد، واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري: مقاربة تحليلية استشرافية للفترة 1970-2020، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 12، 2017.

- عزوني مريم، عبد الصمد بودي، الاستثمار الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية**، المجلد 05، العدد 02، 2021.

- يحيى باي نجاح، "حوكمة الأمن الغذائي في البلدان العربية على ضوء بعض المؤشرات"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 07، العدد 02، 2022.

- عبد الرحيم أكرام، "إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي"، **مجلة أفاق عربية وإقليمية**، العدد 13، 2023.

- عمر طبعة، "نظرية توماس روبرت مالتوس حول السكان انطلاقا من الواقع الديموغرافي الجزائري، بين التأييد والتفنيد"، **مجلة رفوف**، المجلد 11، العدد 01، الجزائر: جامعة أدرار، 2023.

4-الأطروحات:

- سفيان حنان، "السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية"، **أطروحة دكتوراه**، سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

-Sen, Amartia .K, **Poverty and Famines: An Essay on Entitlements and Deprivation**, Oxford: Clarendon Press, 1981.

-Linda Kleemann, **Sustainable Agriculture and Food Security in Africa**: An Overview- Kiel Institute for the World Economy, Hindenburgufer 66, 24105 Kiel, Germany -Kiel Working Paper No. 1812 | December.

الهوامش:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي**، عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2012، ص 189.

[2] عبد الرزاق بن الزاري، بوزيدي حافظ أمين، "تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر: دراسة تحليلية اقتصادية قياسية،" **مجلة الباحث**، العدد 16، 2016، ص 74.

[3] أحمد سلامي، واقع الفجوة الغذائية للحبوب في الاقتصاد الجزائري: مقاربة تحليلية استشرافية للفترة 1970-2020، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 12، 2017، ص 22.

[4] حنان سفيان، "السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية"، **أطروحة دكتوراه**، سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020، 50.

[5] أحمد عامر، "**نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 08، الجزائر، 2010، ص 5.

[6] أحمد أمين بيضون، **الأمن الغذائي في العالم العربي**، مركز الدراسات والاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001، ص 18

[7] مريم عزوني، عبد الصمد بودي، "الاستثمار الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، **مجلة المنتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية**، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص ص 276-288.

[8] Lester. Brown, **Global Food Security ,10 Challenges,** in: www.The.global.Blist.com

[9] عمر طبعة، "نظرية توماس روبرت مالتوس حول السكان انطلاقا من الواقع الديموغرافي الجزائري، بين التأييد والتفنيد"، **مجلة رفوف**، المجلد 11، العدد 01، الجزائر: جامعة أدرار، 2023، ص 1142.

[10] Sen, A.K, **Poverty and Famines: An Essay on Entitlements and Deprivation,** Oxford: Clarendon Press, 1981.

[11] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، جامعة الدول العربية، السودان: جامعة الدول العربية، 2021، ص ص 2-9.

[12] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2020–2030)**، 2019، السودان: جامعة الدول العربية، ص ص 22-25.

[13] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق**، ص 32.

[14] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2023.

[15] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2020–2030)، مرجع سابق**، ص 36.

[16] Linda Kleemann, **Sustainable Agriculture and Food Security in Africa: An Overview- Kiel Institute for the World Economy**, Hindenburgufer 66, 24105 Kiel, Germany -Kiel Working Paper No. 1812 | December 2012.

[17] أكرام عبد الرحيم، "إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي"، **مجلة أفاق عربية وإقليمية**، العدد 13، 2023، ص 29.

[18] جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي**، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2022. ص 56.

[19] **نفس المرجع**، ص 19.

[20] منظمة الأغذية والزراعة، **زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد**، روما: منظمة الامم المتحدة، 2021، ص 36.

[21] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2020–2030)، مرجع سابق**، ص 49.